MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research
Manar Alsharq Journal
for Education and Instructional Technology
Homepage:
http://meijournals.com/ojs/index.php/majeit/index
ISSN: 2790-6698
مجلة منار الشرق
للتربية و تكنولوجيا
التعليم

التعليم عن بعد من خلال النصوص القانونية في التشريع المغربي

خديجة بنطالب

أستاذة التعليم العالي

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين جهة الرباط سلا القنيطرة

استلام البحث: 22/01/2025 **مراجعة البحث:** 25/02/2025 **قبول البحث:**25/03/2025

ملخص الدراسة:

يُعد التعليم حقاً أساسياً لكل فرد، وقد أولت المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية في مختلف الدول اهتماماً كبيراً به، مؤكدة على ضرورته. وفي هذا الإطار، تبنى المغرب نهجاً مماثلاً، حيث أعطى الأولوية لضمان هذا الحق، سواء في الأوضاع العادية أو في الظروف الاستثنائية، من خلال وضع مجموعة من النصوص القانونية التي تكفل استفادة جميع المواطنين من هذا الحق على نحو عادل ومستدام أثناء الظروف العادية، حيث يتمتع فيها الجميع بحقهم في التعليم ضمن إطار زمني محدد وفي فضاء مادي ملموس يتم فيه التعليم حضورياً. غير أن الإشكال يكون خلال الظروف الاستثنائية، مثل الكوارث الطبيعية أو الأوبئة أو الحروب، حيث يطرح تساؤل محوري: كيف يمكن ضمان استمرارية العملية التعليمية في هذه الأوضاع؟ وهل أطرت الدولة هذا النوع من التعليم ووضعت إطارا قانونيا يضمن حق التعليم خلال هذه الظروف؟

كيف تناولت النصوص التشريعية المغربية مسألة التعليم عن بعد؟ وهل قدمت تصوراً متكاملاً لتطبيقه بشكل مستدام في المغرب؟ للإجابة على هذه الأسئلة، سيتم تناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولاً: التعليم عن بعد في سياقه العام

ثانياً: التعليم عن بعد في النصوص القانونية المنظمة للتربية والتكوين في المغرب

ثالثا– حقوق وواجبات المتدخلين في عملية التعليم عن بعد..

الكلمات المفتاحية: التعليم عن بعد –النصوص القانونية – التشريع المغرب

Abstract

Education is a fundamental human right. International and national legal frameworks globally underscore its importance and necessity. Consistent with this, Morocco prioritizes this right, ensuring access under both ordinary and exceptional circumstances. This commitment is reflected in legislation providing equitable and sustainable access to education for all citizens.

Under normal conditions, the right to education is exercised within established parameters, including physical attendance. However, exceptional circumstances such as natural disasters, epidemics, or conflict necessitate addressing the continuity of education. Specifically, one must consider whether the state has established legal frameworks to guarantee this right during such circumstances.

How have the Moroccan Legal Texts addressed the issue of distance learning? Have they provided an integrated vision for its sustainable implementation in Morocco? To answer these questions, the topic will be explored through the following subjects:

1.Distance learning in its general context

2.Distance learning in Legal Texts governing education and training in Morocco

3.Rights and responsibilities of stakeholders in the distance learning process

Keywords: Distance Learning – Moroccan Legislation

المقدمة

يعد التعليم عن بعد أحد الخيارات التي تمت المناداة به للمطالبة باعتماده كنهج بيداغوجي ضروري في الظروف الاستثنائية لضمان حق الجميع في التعليم، لا سيما في سياقات تعذر التعليم الحضوري نتيجة الكوارث الطبيعية أو الأوبئة أو الحروب... إلا أن تفعيل هذا النمط التعليمي أثار العديد من الإشكالات في المغرب، خاصة تلك المرتبطة بغياب رؤية متكاملة وواضحة تؤطر تنزيله على أرض الواقع.

في هذا السياق، أصبح من الضروري دراسة كيف تمت معالجة مسألة التعليم عن بعد ضمن الإطار القانوني، من خلال رصد عدد من النصوص القانونية التي تناولت التعليم عن بعد في التشريع المغربي، وتحديدا النصوص التي نظمت منظومة التربية والتكوين في المغرب، وذلك من خلال عدد من الوثائق المرجعية الأساسية المغربية مثل: الميثاق الوطني للتربية والتكوين لعام 1999، والرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015–2030، وقانون إطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والمرسوم رقم 2.20.474 المتعلق بالتعليم عن بعد. عبر طرح الإشكالية التالية:

مدى احتواء التشريع المغربي لنصوص قانونية تؤطر للتعليم عن بعد في المغرب.

وعن هذه الإشكالية تم استخراج الأسئلة التالية:

1. كيف تناولت هذه النصوص مسألة التعليم عن بعد؟
2. هل يمكن القول أن هناك تصور واضح لهذا النوع من التعليم؟
3. هل يمكن القول أيضا أن هناك تطور في معالجة التعليم عن بعد عبر كل حقبة على حدا؟
4. هل استطاعت النصوص القانونية المغربية، المؤطرة للتعليم عن بعد، أن تغطي كل الجوانب المتعلقة به؟

إلى أي مدي يمكن لتطوير الترسانة القانونية المغربية، الخاصة بالتعليم عن بعد، أن يساهم في ضمان التعليم للجميع في المغرب، خاصة خلال الظروف الاستثنائية؟

وعن هذه الأسئلة يمكن رصد الفرضيات التالية:

1. أن المشرع المغربي حاول أن يغطي مختلف الجوانب المتعلقة عن التعليم عن بعد
2. أن النصوص القانونية المؤطرة للتعليم عن بعد يشوبها بعض القصور، لعدم تغطيتها لكل الجوانب المتعلقة بالتعليم عن بعد
3. غياب استراتيجية واضحة للتعليم عن بعد وهو ما برز من خلال النصوص القانونية التي تعرف بعض التدبدب

لمحاولة الاجابة عن هذه التساؤلات، والتأكد من الفرضيات المطروحة سيتم تناول الموضوع فمن خلال بعده القانوني الصرف، عبر النقاط التالية:

أولا – التعليم عن بعد من حيث المفهوم

ثانيا – التعليم عن بعد في النصوص القانونية المنظمة للتربية والتكوين في المغرب

ثالثا – حقوق وواجبات المتدخلين في عملية التعليم عن بعد من خلال النصوص التشريعية المنظمة لهذا النوع من التعليم.

أولا – التعليم عن بعد من حيث المفهوم

لم يكن التعليم عن بعد وليد هذا العصر، لكن اختلفت الآراء حول بداية العمل به، هناك من رأى (عبد الجليل شوقي، الرؤية التجديدية للتعليم عن بعد بالمغرب في ضوء قانون إطار 51.17: رهان المأسسة وتحديات جائحة كورونا، مجلة مسالك التربية والتكوين، المجلد 6 العدد 1 2023، ص 31 53-26A)، يرى أن الحديث عنه بدأ منذ سنة 1729 على يد CALED PHILIPS، حيث كان يقدم دروسا أسبوعية عبر صحيفة "بوسط جازيت"، وقيل كذلك أنه ظهر في منتصف التاسع عشر تقريبا، إذ كانت أول محاولة في ألمانيا عام 1856 حينما قام الفرنسي شارل توماس، الذي كان يقوم بتدريس اللغة الفرنسية في برلين، وكذلك جوستاف لانجشيديت، أحد أعضاء جمعية اللغات في برلين، بتأسيس مدرسة لتعليم اللغات بالمراسلة. فيما بعد بدأ استخدم جهاز الراديو لهذا الغرض سنة 1922، حيث بدأت جامعة بنسلفانيا في تقديم عدد من الدروس، عبر جهاز الراديو، قبل استخدام جهاز التلفزة فيما بعد (عبد الجليل شوقي: م.س) . وهناك من رأى أن فكرة التعليم عن بعد، ظهرت في نهايات السبعينات من القرن الحالي، بواسطة الجامعات الأوروبية والأمريكية (ادريس الخفاجي، محمد السامراني، الاتجاهات الحديثة في طرق التدريس، منشورات دار دجلة، الطبعة الأولى 2011، ص: 100)؛ حيث كانت ترسل البرامج التعليمية للطلبة بواسطة البريد، وكانت تتمثل حينها بالكتب، وشرائط التسجيل، والفيديوهات، لتقدم شرحاً وافياً حول المناهج التعليمية، وكان الطلبة يندمجون مع هذا النمط التعليمي، ويلتزمون بما يوكل إليهم من فروض وواجبات، ولكن كانت الجامعات تشترط على طلبتها، القدوم إلى الجامعة في موعد الاختبارات النهائية (CARLES E; F SERVING LEARNRS AT A DISTANCE : GUID TO PROGRAM PRACTICES. ASHE-ERIC. HIGHER EDUCATION RECHERCH REPORT.N 5 IN 1983).

وهو ما جعل التعريف يرتبط بشكل كبير ببعد المسافة، حيث تم تعريفه وفقا للشكل التالي: "هو التعليم الذي يهدف توصيل الخدمات التعليمية إلى الأماكن البعيدة والأماكن النائية، ويتحقق عن طريق التلفاز والشبكات، وفق خطة مؤسسية منظمة"، (مجدي عزيز إبراهيم، معجم مصطلحات ومفاهيم التعليم والتعلم، عالم الكتب ط 1، القاهرة، ص: 403، الكتاب متاح على الرابط (18h16 - 2025/01/06)

.(https://archive.org/details/20221201_20221201_0933/page/n77/mode/2up)

لكن وبحسب مفهوم التعليم عن بعد الحالي أو ما يُعرف ب:

Distance Learning أو Internet-Based Learning (Michael Simonson, Gary A. Berg ; Distance education, e-learning, (17/2/2023) / act-checked by The Editors of Encyclopaedia Britannica. Last Updated: Nov 14, 2024 / https://www.britannica.com/topic/distance-learning; vue le 04 janvier 2025 a 12.13)

فقد ارتبط بالتطور التيكنولوجي. فتعددت بشأنه التعاريف، لكن أجمعها العديد من المهتمين، في كونه نمط يستفيد من توظيف التيكنولوجيا الحديثة (مايكل فيشر، استراتيجيات التعلم الرقمي، ترجمة: محمد بلال الجيوسي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض ، 2016 ، ص: 12)، لجعل العلاقة البيداغوجية بين المدرس والمتعلم ممكنة وقائمة، رغم الفاصل الزمني والمكاني بينهما (عبد الرؤوف محمد إسماعيل، نجلاء محمد فارس، التعليم الالكتروني :مستحدثات في النظرية والاستراتيجية، عالم الكتب القاهرة،

ط 1 ، 2017 م ، ص: 29 . 30.) اي أنه: الإمكانية المتاحة التي تتيحها الوسائل التكنولوجية والوسائط الرقمية لتجاوز المسافة الممكنة التي يمكن أن تتسم بها العلاقة بين المدرس والمتعلم، بسبب إكراه ما. (محمد السيد علي، اتجاهات وتطبيقات حديثة في المناهج وطرق التدريس، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2011، ص: 92).

من جانب آخر يمكن ان ينظر إلى التعليم عن بعد باعتباره خيارا بيداغوجيا (عبد الرحيم ناجح، التعليم عن بعد في المرجعيات القانونية المغربية، مجلة النداء التربوي، العدد 28، السنة 24 2021، ص 12)، من خلال عدد من العناصر من ضمنها:

- اعتماده على دروس ومحاضرات معدة سلفا، أي تعد وتنتج قبل لحظة التقديم ويتم تسجيلها.
- استناده على طريقة التواصل التي تعتمد على الوسائل التكنولوجية، التي يمكن أن تضطلع بعدد من الوظائف، تبعا للخيارات البيداغوجية المعتمدة والمحدد وفقا للشكل التالي:

- توفير المعلومات والمعارف، وكذا المصاحبة التربوية لمجموعة من كبيرة من المتعلمين،
- تلبية احتياجات الفئات التي لا تحظى بعناية واهتمام داخل الفصول الدراسية،
- تقديم التعليم في مناطق جديدة،
- توسيع الوصول الجغرافي الى التعليم،
- تسهيل إمكانية الجمع بين الدراسة والعمل والحياة الأسرية،
- تطوير كفاءات متعددة وتقديم برامج عبر وطنية..

وهي الجوانب التي حاول المرسوم رقم 2.20.474، الصادر بتاريخ 15 محرم 1443 (24 غشت 2021) المتعلق بالتعليم عن بعد، التطرق إليها، إذ نجد أن المادة الأولى قد جاءت لتحدد الهدف من هذا المرسوم، حيث تم التأكيد على أنه جاء ليحدد شروط وكيفيات تقديم التعلم عن بعد، لفائدة المتعلمين بمؤسسات التربية والتعليم والتكوين المدرسي والمهني والجامعي بالقطاعين العام والخاص (المرسوم 2.20.474 المتعلق بالتعليم عن بعد، المادة 1).

وقد حاولت المادة 2 من المرسوم إعطاءنا تعريفا عن المقصود بالتعليم عن بعد، حيث اعتبرته: "شكلا من أشكال التدريس والتكوين، تقدمه مؤسسات التعليم والتكوين بصفة مؤقتة أو دائمة، باستخدام تكنلوجيا المعلوميات ووسائل الاتصال الحديثة بما يضمن الاستمرارية في تقديم كل خدمات التربية والتعليم والتكوين" (المرسوم 2.20.474 المتعلق بالتعليم عن بعد، المادة 2). وهو التعريف الذي ستتم مناقشته لاحقا.

ثانيا – التعليم عن بعد في النصوص القانونية المنظمة للتربية والتكوين في المغرب

1- التعليم عن بعد من خلال الميثاق الوطني للتربية والتكوين 1999

بالاطلاع على الميثاق الوطني للتربية والتكوين 1999، يمكن أن نستشف أنه لم يتناول التعليم عن بُعد بشكل مباشر كما هو مفهوم اليوم. ومع ذلك، تناول الميثاق بعض المبادئ والأهداف التي يمكن تطبيقها في سياق التعليم عن بُعد. لكن يمكن أن نقول أن هناك ملامح للتعليم عن بعد من خلال عدد من الفقرات، منها:

تحقيق الجودة :التأكيد على أهمية تحسين جودة التعليم وتطوير المناهج (الميثاق الوطني للتربية والتكوين 1999 الدعامة الأولى: تعميم تعليم جيد في مدرسة متعددة الأساليب، المادة 25).

1. **الولوج إلى التعليم** :التأكيد على ضرورة إتاحة التعليم للجميع (الميثاق الوطني للتربية والتكوين 1999، الغايات الكبرى، المادة 12)، مما يتوافق مع فكرة التعليم عن بُعد كوسيلة للوصول إلى التعليم في المناطق النائية.
2. **استخدام التكنولوجيا** :الإشارة إلى أهمية إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية.
3. **التكوين المستمر** :دعم مفهوم التعلم مدى الحياة، مما يتماشى مع أهداف التعليم عن بُعد.

لكن يمكن ملامسة ملامح التعليم عن بعد بشكل أكبر من خلال الدعامة 10 (الميثاق الوطني للتربية والتكوين 1999 الدعامة العاشرة المادة 119)، التي حددت التوجهات الكبرى لاستعمالات التكنولوجيا الجديدة للإعلام والتواصل، مع ملاحظة أن الميثاق قد استبعد توظيف هذا النمط التعليمي في أنماط تعليمية أو تكوينية أخرى، غير التكوين المستمر، كالتكوين الذاتي والتكوين والتعليم الأساس. إذ حصر الميثاق التعليم عن بعد في مجال توظيف التكنولوجيا الجديدة في التمدرس والتكوين المستمر بهدف التغلب على الاكراهات التي يطرحها بعد وعزلة المستهدفين (الميثاق الوطني للتربية والتكوين 1999 الدعامة العاشرة المادة 119)، من جهة أخرى حصر الميثاق توظيف التكنولوجيا في هدف تحقيق تكافؤ الفرص بالاستفادة مصدر المعلومات وبنوك المعطيات، (الميثاق الوطني للتربية والتكوين 1999 المادتين 120 – 121)، وشبكات التواصل مما يسهم، بأقل تكلفة، في حل مشكلة الندرة والتوزيع غير المتساوي للخزانات والوثائق المرجعية. وقد ربط الميثاق الوطني للتربية والتكوين هذين الهدفين بحصر الفئة المستهدفة في سلك التعليم الثانوي بمستويه الاعدادي والثانوي، وبمعطى البعد والعزلة، وهو ما يجعل التعليم عن بعد بعيدا عن كونه خيارا بيداغوجيا (عبد الرحيم ناجح، م.س، ص 24).

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين قد حسم في التعليم عن بعد من خلال ما يلي:

- يندرج التعليم عن بعد في إطار استعمال التكنولوجيا الجديدة للإعلام والتواصل (الميثاق الوطني للتربية والتكوين 1999 المادتين 120 – 121).
- توظيفه لتجاوز اكراهات العزلة والبعد عن المدرسة،
- استثماره في تقريب مصادر المعرفة والمعلومات وتحقيق تكافؤ الفرص في الاستفادة منها،
- اعتماده كوسيط من وسائط التدريس وليس خيارا بيداغوجيا،
- تحديد الفئة التي يمكن أن تستفيد منه (السلك الثانوي بمستويه الاعدادي والثانوي)،
- اقتصار توظيف التكنولوجيا في التكوين المستمر..

2- التعليم عن بعد في الرؤية الاستراتيجية 2015-2030

قبل صدور الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، أصدرت الوزارة أربع مذكرات لإدماج التقنيات الحديثة في التعليم، الأولى تتعلق بإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات التعليمية سنة 2009، والثانية يتعلق موضوعها بمباراة وطنية حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ميدان التربية والتكوين سنة 2011، والثالثة في شأن نشر تتبع التواصل حول الدلائل البيداغوجية لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم سنة 2013، والرابعة تتعلق بنشر منشورات إخبارية وقرص مدمج في مجال إدماج تكنولوجيا المعلومات سنة 2013 كذلك.

وعلى نفس النهج سارت الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم (2015– 2030)، التي تناولت التعليم عن بعد من خلال النقاط التالية:

- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

أكدت الرؤية على أهمية إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، مما يعزز من إمكانية التعليم عن بُعد ويجعله أداة فعالة لتوسيع نطاق التعليم وذلك من خلال ما يلي:

الرافعة السابعة، عبر التأكيد على إرساء مدرسة ذات جدوى وجاذبية، حيث دعت إلى: تنويع أساليب التكوين والدعم الموازية للتربية المدرسية لها من قبيل: التلفزة المدرسية، وتيسير التمكن من التكنولوجيات العصرية، وإدماج أساليب التعليم عن بعد على المدى البعيد (لرؤية الاستراتيجية 2015–2030، الرافعة 7، ص 21).

الرافعة التاسعة عشرة، حيث نصت الفقرة الرابعة (الرؤية الاستراتيجية 2015–2030، الرافعة 19 فقرة 4 ص 57)، من على ضرورة التعزيز التدريجي لصيغ التعليم الحضوري، بالتعليم عن بعد، عبر اعتماد برامج ووسائط رقمية وتفاعلية، وتكوين مكتبات وموارد تربوية إلكترونية، وأكدت الفقرة التاسعة من نفس الرافعة (الرؤية الاستراتيجية 2015–2030، الرافعة 19 فقرة 9 ص 57)، على ضرورة تطوير الجامعات الشعبية في صيغتها التقليدية الحضورية أو الالكترونية لتعميم المعارف وخلق فضاءات لمناقشة المعارف والمهارات والمؤهلات المرتبطة بالحياة وبقضايا المواطنة....

وأكدت الفقرة العاشرة من نفس الرافعة على تنويع أنماط التعليم والتكوين (الرؤية الاستراتيجية 2015–2030، الرافعة 19 فقرة 10 ص 58)، خصوصا في المستويات العليا من التعليم: التعليم عن بعد أو التعليم مدى الحياة، بهدف إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من الراغبين في تغيير مكتسباتهم أو تعميقها، أو التصديق عليها، بالحصول على شهادات مطابقة لخبراتهم.

وأكدت الفقرة الحادية عشر من نفس الرافعة على الرفع من برامج نشر تكنولوجيا الاعلام والاتصال والتمكن منها بشروط محفزة وميسرة، إضافة إلى تحسين الخدمات المرتبطة بها، وتعميم الولوج إلى شبكة الانترنيت مع التطوير والاثراء الدائم لمضمون التعليمي والتثقيفي الرقمي.

الرافعة عشرون، أكدت الرؤية الاستراتيجية 2015–2030، من خلال الرافعة عشرون (الرؤية الاستراتيجية 2015–2030، الرافعة عشرون ص. 58)، وتحديدا في النقطة – أ – المتعلقة ب: من أجل ادماج ناجح لتكنولوجيا الاعلام والاتصال في المدرسة، على استحضار الأهداف التي وضعتها "استراتيجية المغرب الرقمي" بالنسبة لدور المدرسة ووظائفها في مجل نشر تكنولوجيا الاعلام والاتصال. وتمت الإشارة الصريحة إلى التعليم عن بعد من خلال من الرافعة العشرون الفقرة 9 (الرؤية الاستراتيجية 2015–2030، الرافعة عشرون ص. 58)، حيت تم التأكيد على تنمية وتطوير التعلم عن بعد، باعتباره مكملا للتعليم الحضوري وعاملا في تنمية العمل الجماعي والتشاركي. وتأتي باقي الفقرات (الرؤية الاستراتيجية 2015–2030، الرافعة عشرون ص 59) للتحدث على أهمية تكنولوجيا الاعلام والاتصال في خدمة المدرسة وغي اصلاح المدرسة من خلال تطوير البحث النظري والتطبيقي في مجال التربية والتكوين والبحث العلمي، احداث مراكز للموارد الرقمية وكذا مختبرات للابتكار وإنتاج الموارد الرقمية وتكوين مختصين في هذه الموارد، وكذا ادماج تكنولوجيا الاعلام والاتصال والثقافة الرقمية كمادة أساسية في التكوين الأساس والمستمر لكل الأطر التربوية وجعلها مقوما من مقومات التدريس والتأطير والبحث التربوي، مع العمل على رقمنة الكتاب المدرسي، وفي التأكيد على ضرورة

تعزيز ادماج التكنلوجيات الرقمية في اتجاه الارتقاء بجودة التعلمات سواء في المقاربة المنهاجية للتعليم أو البرمجيات التربوية الالكترونية.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 للتربية والتكوين في المغرب تركزت على عدة محاور رئيسية تهدف إلى تحسين جودة التعليم وتعزيز نظام التعليم بشكل عام، بما في ذلك التعليم عن بُعد. ومن بين الرافعات الجوانب التي يمكن أن نستشف أنها تهم التعليم عن بُعد نجد:

- **تعزيز الجودة والإنصاف**

- توفير فرص التعليم للجميع :تم التأكيد على ضرورة توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع الفئات، بما في ذلك التعليم عن بُعد كوسيلة لتوسيع الوصول إلى التعليم.

- **التعليم للجميع**

- وذلك من خلال محاولة تحقيق الإنصاف :تناولت الرؤية ضرورة ضمان فرص التعليم للجميع، بما في ذلك التعليم عن بُعد كوسيلة للوصول إلى الفئات المهمشة والمناطق النائية.

- **تنمية وتطوير المناهج**

- عبر تبني مناهج مرن: من خلال تسليط الضوء على ضرورة تطوير مناهج تعليمية تتناسب مع متطلبات التعليم عن بُعد وتلبي احتياجات المتعلمين.
- التركيز على تطوير مناهج تعليمية مرنة ومتنوعة تتناسب مع احتياجات التعلم عن بُعد.

- **التكوين والتدريب المستمر**

- بهدف تطوير الكفاءات: الرؤية شددت على أهمية التكوين المستمر للمعلمين، مما يساهم في تحسين جودة التعليم عن بُعد ويزيد من فعالية الأساتذة في تقديم المحتوى التعليمي.

- **التقييم والمراقبة**

- عبر وضع آليات التقييم: التأكيد على ضرورة وضع آليات تقييم فعالة لمراقبة جودة التعليم عن بُعد وضمان تحقيق الأهداف التعليمية.

وعليه يمكن القول أن الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 قد وضعت الأساس لتعزيز التعليم عن بُعد كجزء من استراتيجية شاملة لتحسين التعليم في المغرب، مع التركيز على التكنولوجيا والجودة والإنصاف في الوصول إلى التعليم. وهو ما سيتعزز أكثر مع النصوص القانونية القادمة.

3- التعليم عن بعد في قانون إطار 51.17 للتربية والتكوين والبحث العلمي

يمثل قانون إطار 51.17 للتربية والتكوين والبحث العلمي في المغرب، الصادر بتاريخ 09 غشت 2019، إطارًا قانونيًا شاملاً لمنظومة التربية والتكوين يهدف إلى إصلاح نظام التعليم في البلاد. حاول القانون رقم 51.17، التمهيد لتجاوز النقص الذي عرفته النصوص القانونية المنظمة للتربية والتكوين، فيما يخص التأطير القانوني للتعليم عن بعد، وذلك من خلال بتنصيصه (قانون إطار 51.17 للتربية والتكوين، المادة 33) على ما يلي:

- ✓ تعزيز إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النهوض بجودة التعلمات وتحسين مردوديتها؛
- ✓ إحداث مختبرات للابتكار وإنتاج الموارد الرقمية، وتكوين مختصين في هذا المجال؛
- ✓ تنمية وتطوير التعلم عن بعد، باعتباره مكملا للتعلم الحضوري؛
- ✓ تنويع أساليب التكوين والدعم الموازية للتربية المدرسية والمساعدة لها؛
- ✓ إدماج التعليم الإلكتروني تدريجيا في أفق تعميمه .

من خلال هذا القانون نجد أن المشرع قد أشار إلى التعليم عن بعد، ولو بشكل ضمني منذ المواد الأولى من هذا القانون، إذ نجد أن المادة 3 من الباب الثاني الخاص بمبادئ منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وأهدافها ووظائفها من قانون إطار، إذ نجد أن هناك تنصيصا على أن من مسؤوليات الدولة "تحسين جودة التعلمات والتكوين وتطوير الوسائل اللازمة لذلك، لاسيما من خلال تكثيف التعلم عبر التكنولوجيات التربوية الحديثة.."(قانون اطار 51.17، الباب الثاني المادة 3 فقرة 9 ص: 6). وفي المادة 4 تنص على ضرورة "التحسين المستمر لجودة التربية والتكوين والبحث العلمي لضمان نجاعة المنظومة وتحقيق أهدافها والمردودية المتوخاة منها".

و نصت المادة 6 (قانون الإطار 51.17) على ما يلي: "ومن أجل ذلك، يتعين على الدولة أن تتخذ، طبقا لأحكام هذا القانون، ما يلزم من تدابير تشريعية وتنظيمية وإدارية ومالية وغيرها، لتحقيق الأهداف المذكورة والسهر على تنفيذها، كما يتعين أن تساهم الجماعات الترابية والقطاع الخاص ومختلف الهيئات العامة والخاصة الأخرى.. وتقديم أشكال الدعم من أجل بلوغها".

فهذه النصوص تبين التزام الدولة أساسا بتوفير كل أشكال "التدابير التشريعية والتنظيمية والإدارية والمالية" للصيغ التعليمية التي تختارها، ومنها التعليم عن بعد.

من جانب آخر لا نجد قانون إطار 51.17 يتحدث بشكل صريح عن التعليم عن بعد إلا من خلال المادة 33 (قانون إطار51.17، الباب الخامس ص 19-20)، المتعلق بالمناهج والبرامج والتكوينات، كما تمت الإشارة أعلاه. حيث اعتبره آلية من بين الآليات الخمس المساهمة في تطوير موارد ووسائط التدريس والبحث في منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي (قانون إطار51.17، الباب الخامس ص: 16)، وعليه، يبدو أن التعليم عن بعد طرح في قانون إطار من خلال ثلاثة عناصر:

- بوصفه آلية من آليات تطوير موارد ووسائط التدريس والبحث،
- باعتباره مكملا للتعليم الحضوري،

- باعتباره مطمح تنمية التعليم الحضوري وتنميته وتطويره..

وعلى هذا الأساس، جاء التعليم عن بعد في قانون إطار 51.17 متصلا بالعناصر التالية:

- النظر إليه بوصفه مكملا للتعليم الحضوري
- ادراجه ضمن رؤية تجديد المناهج والبرامج
- تأكيده على ضرورة تنميته وتطويره.

وهي عناصر توحي بأن التعليم عن بعد في قانون إطار 51.17 لا يرقى إلى اعتباره خيارا بيداغوجيا أملته شروط بيداغوجية من أجل تطوير مردودية منظومة التربية والتكوين، وإنما تم اللجوء إليه في سياق موسوما بإكراهات الحضور (عبد الرحيم ناجح، م.س:، ص 26).

4- التعليم عن بعد من خلال المرسوم 2.20.474 الخاص بالتعليم عن بعد

في ظل الاكراهات التي طبعت تنزيل التعليم عن بعد خلال جائحة كورونا، قامت الحكومة بإصدار المرسوم 2.20.474 (المنشور بالجريدة الرسمية رقم 7019 بتاريخ 6 شتنبر 2021.) المؤطر لشروط وكيفيات ممارسة التعليم عن بعد، والصادر بتاريخ 24 غشت 2021. ويضم المرسوم ثمانية عشر مادة، حاولت تأطير مختلف العمليات والعناصر التي يقوم عليها التعليم عن بعد. وسيتم تناول التعليم عن بعد في المرسوم من خلال النقاط التالية:

أ- التعليم عن بعد من خلال المفهوم

ب- حقوق وواجبات المتدخلين في التعليم عن بعد

ت- كيفية تقديم التعليم عن بعد

بالنسبة للنقطة المتعلقة بالتعليم عن بعد من خلال المفهوم، فإن المادة الأولى قد جاءت لتحدد الهدف من هذا المرسوم، إذ تم التأكيد على أنه جاء ليحدد شروط وكيفيات تقديم التعلم عن بعد لفائدة المتعلمين بمؤسسات التربية والتعليم والتكوين المدرسي والمهني والجامعي بالقطاعين العام والخاص.

وقد حاولت المادة 2 من المرسوم إعطاءنا تعريفا عن المقصود بالتعليم عن بعد، حيث اعتبرته شكلا من أشكال التدريس والتكوين، تقدمه مؤسسات التعليم والتكوين بصفة مؤقتة أو دائمة، باستخدام تكنولوجيا المعلوميات ووسائل الاتصال الحديثة بما يضمن الاستمرارية في تقديم كل خدمات التربية والتعليم والتكوين.

من خلال هذا التعريف يبدو أن المرسوم قد حسم في مختلف العناصر التي يقوم عليها التعليم عن بعد وذلك من خلال العناصر التالية:

- الماهية: شكل من أشكال التدريس والتكوين
- الجهة المكلفة: مؤسسات التعليم والتكوين
- مدة اعتماده: مؤقتة أو دائمة
- الوسائل المستعمل: استخدام تكنولوجيا المعلوميات ووسائل الاتصال الحديثة
- الهدف: ضمان استمرارية خدمات التربية والتعليم والتكوين..

وهي عناصر أثارت الكثير من الجدل (عبد الرحيم ناجح، التعليم م.س: ص 23) من خلال ما يلي:

- المصطلح: أشار المرسوم إلى التعلم عن بعد وليس التعليم عن بعد، فالتعليم يتحقق بأطر مختصة، يوكل إليها تقديم دروس لمتعلم أو لمجموعة من المتعلمين، أي وجود علاقة تربط المدرس بالمتعلم. بينما يتحقق التعلم باكتساب المعرفة من خلال عدة آليات، وقد يتم هذا بوجود مدرس أو بدونه.

لكن يمكن الرد على هذا الطرح ،من خلال اعتبار أن العبارة يمكن أن توحي إلى التعليم، وذلك من خلال اعتباره شكل من أشكال التدريس والتكوين تقدمه مؤسسات التعليم والتكوين...

- شكل من أشكال: أن مصطلح شكل لا يخدم المحتوى المراد الوصول إليه، اذ اعتبر البعض، أن "النمط أقرب إلى الصواب طالما أن "التعليم الحضوري" و"التعليم عن بعد" والتعليم بالتناوب" توظف بوصفها أنماطا للتعليم (جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، ج.11: 356 ، دار صادر، بيروت لبنان، وارد في مقال لعبد الرحيم ناجح، م.س، ص: 24).
- مدة اعتماده: أنه لم يتم تحديده ما إذا كان يتم يشكل مؤقت أم بشكل دائم، بل نجد أن الرسوم أشار إلى أنه يتم بصة مؤقتة أو دائمة (المادة 2 من المرسوم 2.20.474 الخاص بالتعليم عن بعد).
- الهدف: المرسوم لم يربطه بالأهداف المتمثلة في اعتماده كخيار بيداغوجيا للنهوض بالتعليم عامة، بل أكد المرسوم أنه يضمن استمرارية تقديم الخدمات التربوية التي يقدمها بشكل أساسي التعليم الحضوري، لذلك فإنه لا يمكن اعتباره خيارا بيداغوجيا (المادة 1 من المرسوم 2.20.474 الخاص بالتعليم عن بعد).

بخصوص النقطة المتعلقة بحقوق وواجبات المتدخلين في عملية التعليم عن بعد سيتم تفصيلها لاحقا. أما بخصوص النقطة المتعلقة بكيفية تقديم التعليم عن بعد فقد حدد القانون عددا من العناصر، أهمها: التواصل تم المقر وأخير التقييم.

بخصوص التواصل يتم إما عبر أقسام افتراضية أو عبر مواقع إلكترونية أو قنوات تلفزية، أو هي مجتمعة.

بخصوص المقر، فإن المرسوم أشار إلى أن مقر التعليم عن بعد والمتمثل في مقر العمل أو مقر السكنى أو مقر آخر تحدده السلطة الحكومية

بخصوص التقييم، أكد المرسوم على ضرورة خضوع الموارد الرقمية للمعايير التربية ونظام التقييم.

وعلى الرغم من أن المرسوم تطرق لمختلف العناصر التي يقوم عليها التعليم عن بعد، مقارنة بباقي النصوص القانونية التي تناولته دون التعمق فيه، فإن المرسوم، شأنه في ذلك شأن باقي المرجعيات القانونية السابقة عليه، لم يتمكن من تجاوز فكرة اعتباره نمطا لتعليم يتوخى استمرار التعليم عند اكراه الحضور.

4. **وثائق أخرى:**

مذكرات: قبل صدور الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، أصدرت الوزارة عددا من المذكرات والمراسلات تتعلق بإدماج التقنيات الحديثة في التعليم، الأولى، (المذكرة رقم 146 : إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بالمجال التربوي بالمؤسسات التعليمية، 13 أكتوبر 2009)، وتتعلق الأمر بإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات التعليمية سنة 2009، والثانية، (المذكرة 160 الصادرة بتاريخ 5 دجنبر 2011 الخاصة بالمباراة الوطنية في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في ميدان التربية و التكوين)، ويتعلق موضوعها بمباراة وطنية حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ميدان التربية والتكوين سنة 2011، والثالثة، (المراسلة رقم 3-667 الصادرة بتاريخ 6 فبراير 2013 في شأن المباراة الوطنية للتجديد التربوي في مجال إدماج تكنولوجيا المعلومات التعليم) في شأن المباراة الوطنية للتجديد التربوي في مجال إدماج تكنولوجيا المعلومات التعليم فبراير 2013، الرابعة، (المراسلة الوزارية رقم 3-1895 الصادرة بتاريخ 5أبريل 2013 في شأن تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم)، في شأن تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم أبريل 2013، الخامسة، (المراسلة رقم 3-667 الصادرة بتاريخ 6 فبراير 2013 في شأن المباراة الوطنية للتجديد التربوي في مجال إدماج تكنولوجيا المعلومات التعليم)، في شأن نشر تتبع التواصل حول الدلائل البيداغوجية لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم سنة 2013.

ومع جائحة كرونا، وقبل صدور المرسوم المتعلق بالتعليم عن بعد، كانت هناك العديد من الوثائق الأخرى التي حاولت تنظيم السنة التكوينية خلال الجائحة، ومن ضمنها:

- **المقرر الوزاري** الخاص بتنظيم السنة الدراسية 2020-2021
- **بلاغات:**

- ✓ بلاغ وزارة التربية الوطني يوم 13 مارس 2020 عن توقيف الدراسة بمختلف مؤسسات التعليم يوم 16 مارس 2020، واعتماد التعليم عن بعد
- ✓ بلاغ إخباري – وزارة التربية الوطنية (الأحد 29 مارس 2020) إستمرار التعليم عن بعد بدون توقف وتأجيل العطلة االربيعية

ثالثا –واجبات وحقوق الأطراف المتدخلة في التعليم عن بعد من خلال النصوص القانونية المغربية

حدد المرسوم (مرسوم رقم 2.20.474، الصادر في 15 محرم 1443، 20 غشت 2021 يتعلق بالتعليم عن بعد)، واجبات وحقوق جميع المتدخلين في عملية التعليم عن بعد من خلال المواد: 3، 8،، 9، 10، 13، 14، 16، وذلك وفقا للشكل التالي:

1- : حقوق الأطراف المتدخلة

1. حقوق المتعلمين:

- **حق الوصول إلى المعلومات** :يتمتع التلاميذ بحق الوصول إلى المحتوى التعليمي وكذا مختلف المصادر.
- **حق الدعم:** يجب توفير الدعم النفسي والتقني للتلاميذ خلال تعلمهم عن بعد.
- **حق التقييم العادل:** ينبغي أن تكون طرق التقييم متوافقة مع مبادئ العدالة والمساواة.

2. حقوق هيئة التدريس:

- **حق التكوين المستمر والتطوير المهني** :يجب أن يتمكن الأساتذة من الحصول على تدريب مناسب لاستخدام التكنولوجيا، وطرق التدريس عن بعد، في إطار التكوين المستمر، سواء بشكل حضوري أو عن بعد، (فوزية عدنان، التكوين والتكوين المستمر رؤية جديدة، مجلة علوم التربية – المغرب العدد 60 السنة 2014).
- **حق التعبير** :يجب أن يكون لديهم الحرية في تقديم الملاحظات والآراء حول المنهج المعتمد في إطار التعليم عن بعد بهدف تطويره.

3. حقوق المؤسسات التعليمية:

- **حق التوفر على بنيات تحتية متطورة من خلال توفير أجهزة إليكترونية متطورة وكذا من خلال انشاء استوديوهات خاصة. ذلك أنه** فعلى الرغم من أنّ تكلفة برنامج التعليم عن بُعد عادةً ما تكون أرخص من البرامج العادية، إلا أنّ تكاليف التجهيزات والتحضيرات قد تكون عالية، ومن ذلك شراء جهاز الكمبيوتر والحصول على اتصال جيد بالإنترنت، وشراء بعض الأدوات الإضافية كالطابعة وكاميرا الويب وما إلى ذلك.
- **حق حماية البيانات:** الشخصية للمتعلمين والأساتذة وكل المتدخلين في عملية التعليم عن بعد

4. .حقوق أولياء الأمور:

- **حق المشاركة** :يحق لأولياء الأمور المشاركة في اتخاذ القرار بشأن التعليم عن بعد.
- **حق الاطلاع** :يجب أن يكون لديهم الحق في الاطلاع على تقدم أبنائهم الأكاديمي أثناء عملية التعليم عن بعد.

2- : واجبات الأطراف المتدخلة

1. .واجبات المتعلمين:

- **واجب الالتزام:** يجب على المتعلمين الالتزام بالحضور والمشاركة في الأنشطة.
- **واجب احترام القوانين:** الالتزام بالقوانين الداخلية للمؤسسة، وللضوابط المتعلقة بالتعليم عن بعد.

2. واجبات هيئة التدريس:

- **واجب التحضير الجيد** :يجب على الأساتذة تحضير الدروس بشكل مناسب، وأن يكون مطلعا على مختلف المستجدات المتعلقة بالتعليم عن بعد.
- **واجب التقييم المستمر** :ينبغي عليهم تقييم تقدم التلاميذ بشكل دوري، وأن تراعي في ذلك جوانب الموضوعية.

3. **واجبات المؤسسات التعليمية:**

- **واجب توفير البنية التحتية:** يجب على المؤسسات إتاحة الأدوات التكنولوجية اللازمة للتعليم عن بعد.
- **واجب ضمان الجودة:** الالتزام بمعايير جودة التعليم.
- **تتبع مدى تنزيل مختلف مقتضيات التعليم عن بعد على الصعيد الميداني**

4. **واجبات أولياء الأمور:**

- **واجب الدعم:** دعم أبنائهم في عملية التعلم عن بعد.
- **واجب التواصل:** التواصل مع الأساتذة والمشاركة في الأنشطة المدرسية المنظمة خاصة في إطار اللقاءات التحسيسية حول أهمية التعليم عن بعد.

على العموم تسهم هذه الحقوق والواجبات في تعزيز تجربة التعليم عن بعد وضمان جودتها، مما يساعد على تحقيق أهداف العملية التعليمية بشكل فعال، فماهي المرجعيات القانونية التي تؤطر هذه الحقوق والواجبات في التشريع المغربي؟

- **المرجعيات القانونية المؤطرة لحقوق وواجبات المتدخلين في التعليم عن بعد في التشريع المغربي:**

وتستند هذه الحقوق والواجبات على عدد من النصوص القانونية في التشريع المغربي من ضمنها:

1. **الدستور المغربي لسنة 2011:**

- **الفصل 31** :ينص على حق المواطنين في الحصول على تعليم جيد، مما يضمن حق التلاميذ والطلبة في التعليم بما في ذلك التعليم عن بعد.

2. **القانون رقم 01.00** المتعلق بتنظيم التعليم العالي (الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 بتاريخ 15 من صفر 1421) 19 ماي 2000))

- يحدد المبادئ الأساسية للتعليم العالي في المغرب، بما في ذلك التعليم عن بعد، ويشير إلى حقوق وواجبات الطلبة والأساتذة.

3. **الإستراتيجية الوطنية 2015-2030**

- تشمل توجيهات لتعزيز التعليم الرقمي والتعلم عن بعد، مما يبرز أهمية التكنولوجيا في التعليم (سبق التطرق إليها في فقرات سابقة).

4. المراسيم والمقررات الوزارية وكذا عد من المذكرات

- تصدر وزارة التربية الوطنية والوزارة المكلفة بالتعليم العالي عدد من المراسيم التي تتعلق بتطبيق التعليم عن بعد، وتحدد الحقوق والواجبات المتعلقة به. (سبق التطرق إليها في فقرات سابقة).

5. قانون حماية البيانات الشخصية: القانون رقم 08-09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي

- يهدف هذا القانون لحماية الأفراد من الاستعمال التعسفي للمعطيات التي من شأنها انتهاك خصوصياتهم ومواءمة النظام القانوني المغربي المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي مع نظام شركائه الأوروبيين. وبالإضافة إلى ذلك، تم بموجب هذا القانون، إحداث اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي. وهو القانون الذي يمكن استغلاله في ينظم كيفية جمع ومعالجة المعلومات الشخصية بالمتعلمين، مما يحمي خصوصيتهم في بيئات التعليم عن بعد.

6. وثائق تتعلق بسياسات التعليم

- تتضمن استراتيجيات الوزارة المكلفة بقطاع التربية الوطنية، وكذا تلك المشرفة على التعليم العالي، إجراءات تهم كيفية تنفيذ التعليم عامة ومن ضمنها تلك المتعلقة بالتعليم عن بعد، حيث تحديد الأدوار المختلفة للأطراف المعنية. بعملية التعليم عن بعد، حيث تساعد هذه النصوص القانونية في وضع إطار قانوني واضح ينظم العملية التعليمية عن بعد، مما يضمن حماية حقوق جميع الأطراف المعنية.

كلها توضح عدد من حقوق وواجبات المتدخلين في عملية التعليم عن بعد، ولضمان التزام كل الأطراف بواجباتهم ، تم وضع عدد من الآليات لضبط العمليات المتعلقة بالتعليم عن بعد وتم وضع عدد من العقوبات المحددة في حالة انتهاك لهذه الحقوق وتجاوز الواجبات.

- **ضبط احترام حقوق المتدخلين في عملية التعليم عن بعد وعدم تجاوز واجباتهم**

ولضمان تطبيق مختلف التعليمات الواردة لضمان تعليم للجميع بما في ذلك التعليم عن بعد، هناك عدد من العقوبات للحد من الانتهاكات التي يمكن أن تطال هذه الحقوق وضمان أداء الأطراف المتدخلة في التعليم عن بعد في المغرب الواجبات المفروضة عليها، وتختلف هذه العقوبات حسب نوع الانتهاك وطبيعته وكذلك حسب الفئة.

خاتمة:

على العموم فإنه بالرغم من وجود ترسانة قانونية مهمة لتأطير التعليم عن بعد في المغرب، إلا إن هذا النوع من التعليم لايزال يعرف العديد من الاختلالات ولم يصل إلى المستوى الذي وصلت إليه العديد من الدول، بسلل قصور في الجانب القانوني، خاصة تلك

المرتبطة بالتنزيل، وهو ما من شأنه أن يؤثر على ضمان التعليم للجميع خاصة خلال فترة أزمات. لأن الأمر يتطلب تأطير قانوني موسع يؤطر مختلف المراحل المتبعة أثناء ممارسة التعليم عن بعد، بما في ذلك مرحلة الأجرأة.

وعليه، فإن ضمان حق التعليم للجميع عبر التعليم عن بُعد من خلال النصوص القانونية يتطلب ما يلي:

1. **إطار قانوني شامل**

- **تشريعات حق التعليم** :وضع نصوص قانونية تنص على حق جميع الأفراد في التعليم، بما في ذلك التعليم عن بُعد، كحق أساسي من حقوق الإنسان.
- **إلزامية التعليم** :التأكيد على إلزامية التعليم عن بُعد كجزء من النظام التعليمي الرسمي.

2. **تسهيل الوصول إلى التكنولوجيا**

- **قوانين دعم البنية التحتية** :سن قوانين تضمن توفير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة، مثل الإنترنت والأجهزة، للجميع.
- **تمويل التعليم** :تخصيص ميزانيات حكومية لدعم المؤسسات التعليمية في تلبية احتياجات التعليم عن بُعد.

3. **معايير الجودة والاعتماد**

- **سن قوانين تهم معايير تعليمية** :عبر وضع معايير واضحة لجودة التعليم عن بُعد، تشمل المحتوى والطرق التعليمية.
- **هيئات اعتماد** :إنشاء هيئات مستقلة للاعتماد والتقييم لضمان جودة البرامج التعليمية عن بُعد.

4. **حماية الفئات الهشة**

- **تشريعات خاصة** :وضع نصوص قانونية لحماية حقوق الفئات الهشة، مثل الفئات التي هي في وضعية إعاقة، وكذا الفئات التي تعيش في المناطق النائية...إلخ، لضمان وصولهم إلى التعليم عن بُعد.
- **التكيف والتعديل** :تطوير برامج تعليمية مرنة تتناسب مع احتياجات جميع الفئات.

5. **تدريب الأساتذة**

- **برامج تدريب إلزامية** :فرض برامج تدريب على الأساتذة في مجال التعليم عن بُعد، مما يضمن قدرتهم على تلبية احتياجات التلاميذ والطلبة.
- **تقييم أداء الأساتذة: سن قوانين صارمة تضع** وتوضح آليات لتقييم أداء الأساتذة في بيئات التعليم عن بُعد.

6. **توفير الموارد الخاصة بالتعليم عن بعد**

- **موارد مفتوحة** :تشجيع تطوير واستخدام موارد تعليمية مفتوحة يمكن الوصول إليها مجانًا.
- **توفير الدعم المالي** :تقديم منح أو قروض للمستفيدين الذين يحتاجون إلى دعم مالي.

7. **التوعية والمشاركة المجتمعية**

- **حملات توعية** :تنظيم حملات توعية لتعريف الجميع بحقوقهم في التعليم عن بُعد.
- **مشاركة المجتمع** :إشراك المجتمع المحلي في تطوير السياسات التعليمية.

8. آليات مراقبة وتقييم

- **مراقبة التنفيذ** :إنشاء آليات لرصد تنفيذ القوانين والسياسات التعليمية.
- **تقديم الشكاوى** :وضع آليات تمكن التلاميذ والطلبة وأولياء الأمور من تقديم الشكاوى حول انتهاكات حقوق التعليم عن بعد.

9. تشجيع التعاون الدولي

- **الشراكات الدولية** :تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال التعليم عن بُعد. خصوصا مع الدول والمنظمات ذات التجارب الناجعة في مجال التعليم عن بعد خاصة في المجال القانوني المؤطر لهذا النوع من التعليم مثل:

- **النموذج الأمريكي:**

- **قانون التعليم العالي** :يتضمن معايير لضمان جودة التعليم عن بُعد من خلال الاعتماد المؤسسي. يتم تقييم الجامعات والكليات بشكل دوري للتأكد من التزامها بمعايير الجودة.
- **منصة التعليم عن بُعد** :بعض الولايات مثل كاليفورنيا لديها قوانين خاصة تنظم التعليم عن بُعد، مما يضمن معايير جودة محددة.

- **النموذج البريطاني**

- **هيئة التعليم العالي (HEFCE)**: تقدم معايير واضحة لجودة التعليم، بما في ذلك التعليم عن بُعد. يتم تقييم الجامعات بناءً على أدائها في هذا المجال.
- **معايير التعليم العالي** :تركز على ضمان أن تكون البرامج التعليمية عن بُعد معتمدة وتحقق نتائج تعليمية محددة.

- **النموذج الأسترالي**

- **هيئة الجودة التعليمية (TEQSA)**: هيئة مستقلة تضمن جودة التعليم العالي في أستراليا، بما في ذلك التعليم عن بُعد. تشترط الهيئة أن تتبع المؤسسات التعليمية معايير محددة لتحقيق الاعتماد.
- **كود السلوك** :يتم وضع كود سلوك خاص بالتعليم عن بُعد يحدد المعايير والممارسات الجيدة.

- **النموذج الكندي**

- **البرامج المعتمدة** :تفرض بعض المقاطعات الكندية متطلبات اعتماد صارمة على برامج التعليم عن بُعد لضمان الجودة.
- **التقييم المستمر** :يتم تقييم البرامج التعليمية بشكل دوري لضمان تحقيق معايير الجودة.

- **النموذج العربي**

- **قوانين التعليم عن بُعد** :بعض الدول العربية، مثل الإمارات، التي وضعت تشريعات تنظم التعليم عن بُعد وتحدد معايير الجودة.

- **منظمة اليونسكو** :تقدم إرشادات وتوصيات للدول حول كيفية ضمان جودة التعليم عن بُعد، بما في ذلك تطوير معايير وممارسات فعالة.

هذه فقط نماذج لممارسات القانونية تؤطر للتعليم عن بعد، يمكن اعتبارها مؤشرات على كيفية ضمان جودة التعليم عامة والتعليم عن بُعد خاصة، من خلال اعتماد معايير واضحة، وتقييم دوري، وتطوير سياسات تدعم التعليم الجيد بما في ذلك التعليم عن بعد، الذي يمكن أن يضمن استمرارية التعليم خلال الظروف الاستثنائية وخلال الأزمات والكوارث الطبيعية...

المراجـع

كتب:

باللغة العربية:

- ✓ ادريس الخفاجي، محمد السامراني، الاتجاهات الحديثة في طرق التدريس، منشورات دار دجلة، الطبعة الأولى 2011، ص: 100
- ✓ جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، ج.11: 356 ، دار صادر، بيروت لبنان
- ✓ مجدي عزيز إبراهيم، معجم مصطلحات ومفاهيم التعليم والتعلم، عالم الكتب ط 1، القاهرة، ص: 403، الكتاب متاح على الرابط (18h16 2025/01/06)
  https://archive.org/details/20221201_20221201_0933/page/n77/mode/2up
- ✓ محمد السيد علي، اتجاهات وتطبيقات حديثة في المناهج وطرق التدريس، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2011،
- ✓ مايكل فيشر، استراتيجيات التعلم الرقمي، ترجمة: محمد بلال الجيوسي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض ، 2016 ،
- ✓ عبد الرؤوف محمد إسماعيل، نجلاء محمد فارس، التعليم الالكتروني :مستحدثات في النظرية والاستراتيجية، عالم الكتب القاهرة، ط 1 ، 2017 م ،

مقالات:

- ✓ عبد الجليل شوقي، الرؤية التجديدية للتعليم عن بعد بالمغرب في ضوء قانون إطار 51.17: رهان المأسسة وتحديات جائحة كورونا، مجلة مسالك التربية والتكوين، المجلد 6 العدد 1 2023،
- ✓ عبد الرحيم ناجح، التعليم عن بعد في المرجعيات القانونية المغربية، مجلة النداء التربوي، العدد 28، السنة 24 2021،

وثائق رسمية:

- ✓ الميثاق الوطني للتربية والتكوين 1999، وزارة التربية الوطنية
- ✓ الكتاب الأبيض 2002، الجزء الثامن
- ✓ وزارة التربية الوطنية المغربية، الدليل البيداغوجي لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم، 2014
- ✓ الرؤية الاستراتيجية 2015–2030، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء (2015)، المجلس الأعلى للتربية والتعليم

قانون إطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي (2019)

- ✓ المذكرة رقم 146 : إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بالمجال التربوي بالمؤسسات التعليمية، 13 أكتوبر 2009
- ✓ المذكرة 160 الصادرة بتاريخ 5 دجنبر 2011 الخاصة بالمباراة الوطنية في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في ميدان التربية و التكوين
- ✓ المراسلة رقم 3–667 الصادرة بتاريخ 6 فبراير 2013 في شأن المباراة الوطنية للتجديد التربوي في مجال إدماج تكنولوجيا المعلومات التعليم
- ✓ المراسلة الوزارية رقم 3–1895 الصادرة بتاريخ 5أبريل 2013 في شأن تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم.

مراجع باللغة الأجنبية:

- ✓ CARLES E; F SERVING LEARNRS AT A DISTANCE : GUID TO PROGRAM PRACTICES. ASHE-ERIC. HIGHER EDUCATION RECHERCH REPORT.N 5 IN 1983
- ✓ Michael Simonson, Gary A. Berg ; Distance education, e-learning, (17/2/2023) Fact-checked by The Editors of Encyclopaedia Britannica. Last Updated: Nov 14, 2024 و https://www.britannica.com/topic/distance-learning; vue le 04 janvier 2025 a 12.13